اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول

The Arab Maghreb Union between reality and hope

صاغور هشام

المركز الجامعي احمد زبانة، غليزان، الجزائر

shichem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/01/06 تاريخ القبول: 2019/08/01

الملخص: نحاول في هذه الدراسة بالتطرق إلى اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية تضم الدول المغاربية الخمسة ، حيث اتفق صناع القرار في هذه الدول إلى التوجه نحو الإقليمية و التكامل في الجانب الاقتصادي خاصة بعد أن تحول المجتمع الدولي إلى التكتلات في مواجهة الأزمات الاقتصادية و العولمة ،كالاتحاد الأوروبي و اتحاد جنوب شرق أسيا و غيرها من التكتلات الإقليمية، بالإضافة إلى دراسة دوافع هذه الدول نحو إنشاء اتحاد المغرب العربي، و المعوقات التي تواجهه كالخلافات الحدودية و أزمة لوكاربي ، وسيناريوهات المتوقعة سواء بالنجاح أو الفشل.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد المغاربي ، التكامل الاقتصادي ، التهديدات الأمنية، الأنظمة السياسية، المنظمات الإقليمية

Abstract: In this study, we try to address the Arab Maghreb Union as a regional organization comprising the five Maghreb countries. The decision-makers in these countries agreed to move towards regionalization and integration in the economic aspect, especially after the international community turned to blocs in the face of economic crises and globalization. The South East Asian Union and other regional blocs, in addition to studying the motives of these countries towards the establishment of the Arab Maghreb Union, and the obstacles facing it such as border disputes and the Lockerbie crisis, and scenarios that are expected, whether success or failure

***Key Words*:** Maghreb Union, Economic Integration , Security Threats, Political Systems, Regional Organizations.

JEL Classification : R12, O55

*مرسل المقال: صاغور هشام (shichem@yahoo.fr).

المقدمة:

قبل التطرق إلى موضوع نشأة الاتحاد المغاربي، لابد من تحديد مصطلح "المغرب العربي" عند المؤرخين، فيقصد بمصطلح "المغرب العربي" بالرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، و تتضمن حالياً الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها والمتمثلة في ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، والساقية الحمراء وواد الذهب، وقد استخدم الكُتّاب العرب الكلمة "المغرب العربي" لأنه واقعة في إتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعاً لذلك بالمشرق (زغلول ،1993،ص61)، كذلك كوصف المنطقة(المغرب العربي) بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، و التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاثة قارات هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا.(julien ،1975، 23p) .

كما أن تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط و الصحراء و المحيط الأطلسي، و بالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي إمتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا. (زغلول ،1993،ص62)

سنقوم في هذه الدراسة بتناول اتحاد المغرب العربي ككيان يجمع الدول الخمس المؤسسة له و ايطارها القانوني و المعوقات التي تحول دون إقامة تكامل حقيقي و أيضا إلى سيناريوهات المحتملة لهذا الكيان.

ومن خلال هذه الدراسة فإننا نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت الدول المؤسسة للاتحاد بالحفاظ على هذا الكيان في ضل المعوقات الداخلية ؟

1. الخلفية التاريخية للاتحاد المغرب العربي

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية المحاولات، الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداء من العهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغورطا"، مروراً بفترة الحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطة (مانع،2004،ص12) و الموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية، وفي بدايات السنين الأولى للقرن العشرين، ظهرت للوجود نداءات بضرورة توحيد دول المنطقة في ميدان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي الذي يعد كعامل مشترك بين معظم الدول المغاربية (داهش،2003،ص12)، وظهر هذا الشعور بضرورة التعاون المغاربي من خلال بعث لجنة استقلال تونس والجزائر في سنوات 1915-1916 بجنيف لفكرة جمهورية شمال إفريقيا.

كما وضعت الحركات الوطنية المغاربية سنة 1917، خلال مؤتمر الشمال الإفريقي المنعقد في فرنسا المبادئ الرئيسية بالاندماج والوسائل الكفيلة لتحقيقه، وقد كان لتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في سنة 1926، دفعة

هامة في جمع الحركات الوطنية بالمنطقة، مؤكدة على الأقل عن عدم الاختلاف من حيث المبدأ ما بين الزعماء السياسيين، كما كان هذا الحزب يطالب بالاستقلال شمال إفريقيا برمتها (Balta، 1992، 18p).

ومع مطلع الخمسينات أخذ المنظور الوحدوي طابع العمل العسكري و أصبح الإطار المرجعي للحركة التحريرية المسلحة، فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغربية حيث تكون في الجزائر سنة 1954، جيش التحرير الجزائري، وفي تونس جيش التحرير التونسي سنة 1955، وفي المغرب جيش التحرير المغربي من نفس السنة. (مانع،2004،ص17)

وبعد موجة التحرير التي عرفتها دول المنطقة في منتصف القرن العشرين، تم الابتعاد عن فكرة تأسيس إتحاد يجمع دول المغرب العربي، وكان هذا مرجعه الاتجاه الذي سلكته كل دولة نحو البناء الوطني، بالإضافة إلى مراعاة الحدودية خاصة بين الجزائر و المملكة المغربية،و ليبيا وتونس من جهة أخرى، غير أن هذه المرحلة شهدت مجموعة من الاجتماعات الثنائية، فكان أول اجتماع رسمي بين دول المغرب العربي ذلك الذي جمع وزراء الاقتصاد كل من الجزائر، ليبيا، تونس والمملكة المغربية. (الجابري،1987، ص73)

غير أن الفكرة عاودت الظهور من جديد في أواخر ثمانينات القرن الماضي، و ذلك لتضافر مجموعة من العوامل والتي نتجت عنها الإمضاء على اتفاقية مراكش في 17 نوفمبر 1989. (صوفان،2008،ص88)، فيما اعتبرت بمثابة المرحلة النهائية في قيام الاتحاد المغاربي و فيما اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد، حيث وقع القادة المغاربة الخمسة، الملك حسن الثاني (المملكة المغربية)، و الرئيس الشاذلي بن جديد (الجزائر) والرئيس زين العابدين بن علي (تونس) و العقيد معمر القذافي (ليبيا) و العقيد ولد سيد احمد الطايع(موريتانيا) على الوثائق الثلاثة و هي:

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجناتها الفرعية.
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. (مانع،2004،ص88)

ومن أهم المؤسسات التي شكلت هيكل اتحاد المغرب العربي، نجد:

- مجلس الرئاسة (حسب المادتين 4،6 من المعاهدة المنشاة).
- مجلس الوزراء الأول (المادة 07).
- مجلس وزراء الخارجية– ويمثل الجهاز التنفيذي.
- لجنة المتابعة (المادة 09).
- جلس الشورى (المادة 12)، وهو كهيئة استشارية ذات أصل برلماني.
- الهيئة القضائية (المادة 13).
- الأمانة العامة (المادة 11).

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الآليات المؤسساتية و اللجان الوزارية على غرار المصرف المغاربي للاستشارات والتجارة المغاربية،الجامعة المغاربية،الأكاديمية المغاربية للعلوم،لكن كل هذه المؤسسات، إما الإهمال أو أنها لم تتحقق على أرض الواقع كما كان مخطط لها.

2.أهداف معاهدة اتحاد المغرب العربي:

لقد جاءت معاهدة قيام الاتحاد المغاربي نتيجة لعدة متغيرات أفرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة إذ أن هذه التحولات كانت سبباً أساسياً لبروز أنماط جديدة من التفاعلات والعلاقات وقواعد السلوك الدولية التي أجبرت الكثير من الدول على البحث عن الصيغة الملائمة للتكيّف مع التغيرات المتسارعة التي مسّت جوهر النظام الدولي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، لذلك يعتقد البعض أن البناء التكاملي المغاربي ضرورة في هذه المرحلة الجديدة لأسباب ذات طابع سياسي واقتصادي و أمني، ذلك أن العالم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية العملاقة التي يمكن أن تمنحها المزيد من حرية اتخاذ القرار والمناورة في العلاقات الدولية كما تفعل الصين واليابان، أوروبا و روسيا كي لا تبتلع من طرف القوي المهيمنة على النظام الدولي. (آلخوند،2005،ص97)

وبالنظر إلى معاهدة اتحاد المغرب العربي، يمكن أن نصنف الأهداف التي تصبوا إليها الدول المغاربية لتحقيقها إلى عدة أنواع من الأهداف في ميادين مختلفة منها السياسة والأمنية والاقتصادية والثقافية، وذلك لبلوغ الهدف النهائي وهو الوحدة المغاربية، وقد جاءت ديباجة المعاهدة والمواد الثانية والثالثة منها محددة للأهداف التي يمكن الوصول إليها عبر الالتزام بهذه المعاهدة نتطرق إليها عبر المجالات التالية:

1.2الأهداف السياسية:

– أنه من الأهداف السياسية و الدولية للإتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها.

– متين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها البعض، وذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الاتحاد بغية مجابهة جميع أشكال التمزق والانقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهداف القادة والرؤساء، وعن طريق هذا الهدف يمكن المحافظة على استقلال دول المنطقة و توجيه جهودها نحو تنمية بلدانها.

– كذلك يكفل للدول المغاربية المحافظة على استقلالها و إزالة كل صوّر النزاعات الإقليمية، ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صياغة السلام المؤسس على العدل والإنصاف. (مانع،2004،ص92)

– إحتلت فكرة تمكين دول المنطقة المغاربية من لعب دوراً سياسي هام على الساحة الدولية وأن يكون المغرب العربي شريكاً فاعلاً على مستوى التوازنات الإقليمية، مكانة بارزة في فكر صناع القرار السياسي لدول المغرب العربي، وتم إعتبار ذلك من بين الأهداف الأساسية التي سعى الكيان الاتحادي الجديد لتحقيقها من خلال العمل الجماعي غير أن هذا الهدف لم يتحقق فالدول المغاربية عرفت تباينات في موقفها اتجاه النزاعات والقضايا الجهوية والدولية. (بومهدي ،2002، ص71)

2.2 الأهداف الدفاعية والأمنية

– ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساساً على العدل والإنصاف،تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على "صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء" ولا شك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي أنه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء وضد التهديدات الخارجية صراحة، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء ، ويمكننا تلخيص الأهداف الجوهرية فيما يلي:

- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، يقوم على أساس الحوار.
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء وهذا ما يتضح من نص المادة الرابعة عشرة حيث تنص على: "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى".
- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي ملف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى. (مانع،2004،ص94) .

كل هذه البنود والنصوص الخاصة بالأمن تعكس طموحاً معيناً حيث أن هذه الدول تستطيع أن تتفادى الخلافات السياسية فيما بينها، و أنها تستطيع أن تكون تكتلاً معيناً في مواجهة أي عدوان خارجي، و تحقيقاً لذلك تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميدان الدفاع والأمن ولذا فإن الاتحاد لا يلتزم بإتخاذ كل ما من شأنه يمنع الحروب بين الدول الأعضاء فحسب، بل وتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء خارجي.

ولكن على أرض الواقع فقد عرف المجال الأمني فشل كبير بسبب ضعف التنسيق من أجل مواجهة العنف و التطرف الذي طال الدول المغاربية (خاصة الجزائر سنة 1992)، لقد فشل القادة المغاربة في وضع قاعدة تفاهم فيما يخص الملف الأمني ومحاربة الإرهاب المحلي جزء منه، هذا ما انعكس على الوضع السياسي لدول المغرب العربي. (بومهدي ،2002، ص73) .

3.2 الأهداف الاقتصادية:

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، ولا شك أن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول، ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية و الصناعية.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.

- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة ويقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية و الاتحادية. (مانع،2004،ص94).

4.2 الأهداف الثقافية:

– وفي هذا المجال تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم في مختلف مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستوحاة من تعاليم الإسلام و صيانة الهوية القومية العربية، حيث تعتبر من ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف، بالإضافة إلى تبادل الأساتذة و الطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية و الثقافية، وإنشاء مراكز مشتركة و برامج في المجالات العلمية المختلفة بين البلدان العربية.

– إن التشديد على التعاون في مجال التعليم وتنمية، إنما ينم على أن للثقافة و التعليم من أهمية في اكتساب المعارف و التكنولوجيا و تطويرها بل و إنتاجها وما يلاحظ هنا على انه من خلال هذه الأهداف يمكن القول بان الاتحاد المغاربي لا يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنه ركز على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية و الاقتصادية و الثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، ورغم أن معاهدة إنشاء الاتحاد قد وضعت هذه الأهداف نصب أعين الدول الأعضاء، لكنها لم تخصص بنداً تحدد فيه المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، مثلما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة. (مانع،2004،ص96).

وفي سياق الأهداف التي أنشأ من اجلها اتحاد المغرب العربي، وغداة التوقيع على المعاهدة، نجد أن الدول الخمسة الموقعة للمعاهدة لديها أهداف محددة، دفعتها للاتحاد ويمكن إيجازها في ما يلي:

أ. أهداف الجزائر:

يمكن للجزائر أن تحقق الأهداف التي من جراء الانضمام للاتحاد:

- الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة و خاصة في مجال التجارة الخارجية للتخلص من البطالة والأزمات اليومية، وكذلك تنمية لمناطق الحدودية خاصة مع جارتها تونس عن طريق إقامة مشاريع تستفيد منها المناطق المحرومة تؤّمن لها الحدود.

- تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوروبا و بالأخص في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إليها عن طريق المغرب مروراً بإسبانيا.(الفيلالي،1989،ص83) .

- إن الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، اتجهت إلى مواجهة ذلك بضرورة إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية تؤّد من خلالها إعادة ترتيب البيت من الداخل، وذلك فهي ترعى في هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية والتي هي هدفاً لها وطرف فيها، وبقدر قدرتها على ذلك ستكون قدرتها على إنجاح إصلاحاتها الداخلية.(عطية،1987،ص186).

- إن انخراط الجزائر في اتحاد المغرب العربي من نشأه أن يمهد لها للعب دوراً بارزاً و مؤثراً سواء على الساحة العربية أو الإفريقية،نتيجة لإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الاستراتيجي. (الفيلالي،1989،ص84).

ب. أهداف المملكة المغربية:

على الرغم من كون المغرب قوة رئيسية إلى جانب الجزائر في عملية البناء الإقليمي إلا أنها تعتبر أكثر دول المنطقة تعرضاً للتهميش وذلك لكون علاقتها مع الجيران عرفت دائماً نوعاً من التوتر بدءاً بالنزاع الحدودي مع الجزائر، فقضية الصحراء الغربية، ثم الصراع مع ليبيا إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر من بين دول المنطقة التي عانت دائما من الأزمات الاقتصادية بفعل عدم التوازن بين مواردها الطبيعية و عدد سكانها، ولهذا فإن قبولها الاتحاد إنما رمت من وراءه تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية: (عز الرجال،1989،ص164)

-تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من خلال التعاون بين دول الاتحاد عن طريق الاستفادة من المشاريع المشتركة.

-مواجهة مشكلة البطالة بعد الاستغناء عن العديد من العمالة المغربية من الدول الأوروبية، و وجود الاتحاد سيحد من ذلك.

-رغبة المغرب في استخدام صيغة الاتحاد لتصفية الصراعات بالمنطقة، كرصيد تفاوضي مع "جبهة البوليساريو" و التي مثلت عبئاً عسكريًا وسياسياً و اقتصادياً إضافياً منذ إعلان الجمهورية الصحراوية عام 1976، و اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها، الأمر الذي أدى إلى عزلة المغرب في المنطقة ولجوئها للحل العسكري لمواجهة المشكلة.(فيلالي،1990،ص40).

ت. أهداف تونس:

أهم أهداف تونس تتمثل في ما يلي:

-نتيجة للقدرات الاقتصادية التونسية المتواضعة، فإن الانضمام للاتحاد يحقق لها مكاسب اقتصادية معتبرة، من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وخاصة ليبيا التي تشكوا من نقص العمالة وذلك بعيداً عن الضغوطات السياسية.

- رغبة النظام السياسي خاصة بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي للسلطة من إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاته مع جيرانه، وبالتالي حصولها على موقف توازني لها في المنطقة في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا و هي الجزائر، ليبيا، المغرب.

-لعب دور معتبر وغير مهمش، حيث أدركت تونس انه بالرغم من انتقال الجامعة العربية إليها بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، فإن دورها مهمش ومحدود ويقتصر على استضافة الاجتماعات واللقاءات (الفيلالي،1989،ص80) .

ج. أهداف ليبيا:

إذا كان الهدف الرئيسي لدول المغرب العربي هو تحقيق غاية اقتصادية بالدرجة الأولى، فان ليبيا تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى:

- إضفاء طابع سياسي دفاعي على الاتحاد، بحيث قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أي دولة من دول الاتحاد، خاصة ليبيا لاستمرار تعرضها للتهديدات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986 ومن هنا كان انخراط ليبيا بدون هوادة في الاتحاد.

- فك العزلة العربية على ليبيا، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان، وانتقال علاقاتها مع تونس من مجال التعاون إلى مجال التوتر.

محاولة العقيد القذافي جعل الاتحاد المغاربي كخطوة أولى على طريق إقامة الوحدة العربية التي طالما نادى بها، وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية الشاملة. (الفيلالي،1989،ص42).

ح. أهداف موريتانيا:

تعتبر من أفقر دول المغرب العربي بسبب نقص الموارد بها بالإضافة إلى مصاعب الجفاف، وعليه فإن من بين طموحاتها إلى الاتحاد ما يلي:

– الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد خاصة فيما يخص المشاريع المشتركة، نتيجة لندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا، بالإضافة إلى مصاعبها الاقتصادية من جراء الجفاف وهجمات الجراد، مما يجعلها البلد المحتاج للمعونة المادية والمالية، من قبل دول الاتحاد نتيجة إنضمامها إليه.

– يمكنها إقامة علاقات متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب من خلال الاتحاد وذلك نتيجة الحدود المشتركة معها.

– بالانضمام للاتحاد، تهدف موريتانيا إلى التوصل إلى تسوية سليمة لمشكلة الصحراء الغربية والتي تمثل عبئاً عليها نظرا للحدود المشتركة،هذا علاوة على التداخل القبلي بين سكان الصحراء العربية وموريتانيا واستخدام جبهة البوليساريو لشمال موريتانيا كقاعدة لهجمات على القوات المغربية. (الفيلالي،1989،ص80).

3. التحديات التي تواجه دول المغرب العربي وآليات المواجهة

إذا كانت العوامل والاعتبارات السالفة الذكر تدفع جميعها من الناحية الموضعية والعقلانية باتجاه اعتبار "وحدة المغرب العربي ليست واجباً فحسب بل أنها ضرورة أيضا، فهي لا تفرض نفسها كبناء جديد لقوة مفقودة، وليست أسطورة يجب تحديثها، فوحدة المغرب العربي واقع ملح وموضوعي".

لكن الأنساق الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي، أو ما يمكن تسميته بالمرجعيات الإدراكية تنظر بنوع من الشك أو أحياناً التخُوف تجاه ما يصدر عن الآخر أو الآخرين من سلوكيات وأفعال، ويرجع ذلك بالدرجة

الأولى إلى الانغلاق الشديد الذي يميز هذه الأنساق الفكرية المتناقضة مما يشكل عائقاً جوهرياً عند محاولة بناء تجربة تكاملية حقيقية في المنطقة.

فقد كانت الخلافات والنزاعات والتناقضات التي ميزت العلاقات المغاربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مردها بالدرجة الأولى إلى عدم التجانس والتعايش بين البيئات النفسية والفكرية لصانعي القرار في المنطقة. ومن الناحية العملية أفرزت تلك التناقضات في المنطلقات الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي حرباً باردة بين دُّل الأقطار وصلت في حالة العلاقات الجزائرية المغربية إلى أقصى درجات التصعيد.(بوقارة،2010،ص63)

تعد الخلافات السياسية أمراً طبيعياً في العلاقات الدولية، وهي انعكاس للطبيعة البشرية (الأنانية، العناد، الميل للعنف) ولغياب التجانس السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول، وترتبط الخلافات المغاربية باختلاف الحاجات والمصالح بين بلدان الاتحاد، ففي ظل التعدد والتباين في وجهات النظر وفقاً لرؤى قيادات الأقطار المغاربية، وجد هذا الاختلاف تعبيراته في تناقضات سياسية واقتصادية أدت إلى تباين في توجهات وسياسات هذه الأقطار وظهور الخلافات السياسية التي مست العديد من الموضوعات: نزاعات الحدود والسيادة الإقليمية والمنطلقات الإيديولوجية والارتباطات الخارجية.(حرورو،2009،ص04)

إنه لمن الصعب التمييز بين السياسة والاقتصاد في إطار المشروعات الكبيرة كمشروع إتحاد المغرب العربي، فالسياسة دائماً تحكم الاقتصاد وتتأثر به وبنتائجه، وتتكيف لتستجيب لعوائده، فالقراءات الفاحصة للعوائق توحي بوجود تجاذب بين منطقتين قد يكونان متعارضين هما ضرورة قيام الاتحاد والفوائد التي تنجم عن ذلك، في نفس الوقت الذي يبرز فيه منطق الدولة القطرية والخوف على الكيانات،(جدو ولد عم،2000،ص65) وهذه المشكلة لا تقل أهمية عن الخلافات السياسية التي تشهدها المنطقة مثل: مشكلة الصحراء الغربية، وقضية لوكربي

1.3. التحديات السياسية:

إن المشاكل والخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو خاصة، والدول المغاربية كغيرها من بقية دول العالم الثالث ومازالت تعرف بعض الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف، حيث كانت لهذه المسالة دوماً تأثيراً سلبياً على مسيرة هذه الدول نحو التكامل والاندماج الاقتصادي، مما أدى بها إلى طريق مسدود.(عبد الحي،1987،ص107)

ويمكن تقسيم التحديات السياسة إلى النقاط التالية:

1.أ اختلاف الرؤى الوحدوية:

يلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي، منذ نشأته حيث تجاذبه تياران، الأول: يدع وإلى الوحدة الاندماجية، كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار. فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي و التكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية، و دعم التشاور السياسي و الأمني بهدف الاندماج التدريجي.

أما التيار الثاني: فهو يرى انه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات(المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته وهو التيار الذي تبناه اتحاد المغرب العربي.(لعجال اعجال،2010،ص21)

1.ب اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة:

تعطي المطروحات الليبرالية– خاصة مقاربة السلام الديمقراطي– أهمية حاسمة لهذا المستوى التحليلي في تفسير النزاعات الدولية حيث تعتبر الأنظمة الشمولية مصدراً من مصادرها الأساسية.

فالاختلاف في طبيعة الأنظمة في الدول المغاربية يعّبر عن التباين الاديولوجية وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد مواقفها واتجاهاتها، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات التضارب و إمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالسنة للآخر.(بوزرب،2008،ص72)

ففي مشكلة التفوق على الكيانات وتكريس القطرية، نجد مثلاً أن المملكة المغربية تخاف على كيانها وعلى شخصية كيانها كدولة ملكية، و الجزائر التي تتبنى النظام الجمهوري بالإضافة إلى تونس التي تقترب من الجزائر في طبيعة نظام الحكم رغم الاختلاف في التفاصيل، كذلك تخوف ليبيا الجماهيرية من فقدان كيانها و اديولوجيتها المتبعة، كذلك موريتانيا، وهكذا كلما حاولت دولة أن تقترب أو تتقارب مع غيرها، إلا وخافت على كيانها من فقدان هويته. ،(جدو ولد عم،2000،ص66)

1.ت قضية الصحراء الغربية وتدهور العلاقات الجزائرية المغربية:

على الرغم من أن الجزائر والمغرب ينتميان إلى فضاء عربي– إسلامي واحد، هو العالم العربي والأمة العربية، ولا ينفكان ويتغنيان بالروابط المشتركة بينهما:

اللغة العربية و الدين الإسلامي و التاريخ المشترك منذ الفتح العربي– الإسلامي، والجغرافيا الواحدة والعادات والتقاليد والخصائص النفسية المشتركة.(المدني،2006،ص25)

ولكن بسبب الحدود الموروثة من الاستعمار حالت دون دوام هذا الوصال، فقد شكلت الحدود السياسية نوع من القطيعة بين الدول المغاربية خاصة بين الجزائر والمغرب(قصور،1987، ص287) ، ففي سنة 1963 نشب نزاع مسلح على الشريط الحدود بين البلدين والتي عرفت بحرب الرمال، حيث بني كل طرف تصوره الخاص به:

– فالجزائر: تتمسك بنظرية مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وهذا التصور عملت الجزائر على تكريسه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وهذا ما يتماشى ورغبة دول إفريقيا كون المبدأ يمثل آلية لحماية السلام .

ويشكل هذا السند الرئيسي للجزائر أمام احتجاجات ومطالب الإقليمية المغربية (اتجاه أراضي تندوف وبشار بالخصوص إستناداً إلى تصورها لحقوقها التاريخية). (بوزرب،2008،ص58)

– أما المغرب: فيستند "على الحق التاريخي" الذي ناد به زعيم حزب الاستقلال "علال الفارسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955. وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير" كما حدده "علال الفارسي"، يضم في أجزاءه: بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)، بشار و تندوف (الخاضعتين للسيادة

الجزائرية)، و جزء من مالي والسنغال، سبتة ومليلة(الخاضعتين للسيادة الاسبانية) وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب(معراف غالية،1995،ص44) ، وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي وخلال قمة ثلاثية في أغادير المغربية بين الملك المغربي الراحل الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين والرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد دادة، حيث أقر الرئيس هواري بومدين أنه لا مطامع للجزائر في الصحراء، وأنه يدعم تنسيق الأطراف المعينة في مواجهة قرار اسبانيا منح حكم ذاتي لسكان الساقية الحمراء، ووادي الذهب يبقيها تحت سيطرة مدريد، كما أقرت الجزائر صراحة في القمة العربية التي استضافتها الرباط عام 1974، بأنه "لا مشكل بينها وبين المغرب بشأن قضية الصحراء".(دياب،2005،ص203)

وفي سنة 1975، وعندما قررت اسبانيا الانسحاب من الإقليم موضع النزاع (الصحراء الغربية) فمن الناحية الجغرافية فهو امتداد جنوبي للمغرب وشمالي لموريتانيا وغربي للجزائر، أي نقطة تواصل بينهم، إلا أنها كانت نقطة خلاف ومصدر للتجزئة. (جدو ولد عم،2000،ص66) وطالما شكلت قضية الصحراء الغربية أحد التحديات الجسام التي واجهت دول المنطقة، وسبباً في تلبّد غيوم الخلام في سماء الدول المغاربية، وزيادة حدة التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية،(ولد عمر،2009، ص 269)ولكن عرفت العلاقات الثانية تحسناً ملحوظاً مما أدى بالقادة إلى إعلان إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989، ولكن وبسبب التطورات التي طرأت على المنطقة جُمد هذا الاتحاد عام 1994.(يحي ،1996، ص 223) فقد كان هذا الخلاف بين البلدين بسبب الرؤيتين المختلفتين لكل بلد:

فالجزائر: انطلقت من مبدأ أن القضية مطروحة على هيئة الأمم المتحدة وهذه الأخيرة الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لها يرضي الأطراف المتنازعة وبالتالي لن تعد قضية داخلية بين الجزائر والمغرب مثلما روج لها هذا الأخير من 1975.

أما المغرب: ففهم التحييد على أنه تنازل من الجزائر بل وتضحية بالقضية وراح يراهن على تمييع القضية داخل الفضاء المغاربي خاصة في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر.

والواقع أثبت وأن الجزائر لم تتخل عن مبادئها الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة الشعب الصحراوي، وتجلى هذا بوضوح في موقفها الرافض لحل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية على اعتبار أن في إفريقيا أراضٍ محتلة، وأن شعبها ينتظر دائماً ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.(بخوش،2007، ص 280)

لكن الخلافات بين البلدين اتخذت منحى أكثر خطورة عقب تخلي الوسيط الدولي السابق في نزاع الصحراء "جيمس بيكر" عن مهمته منذ صيف يونيو 2004، ودخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية في ظل تزايد الجهود السياسية و الإعلامية للأطراف معينة من أجل حشد تأييد دولي لمواقفها عن طريق حُل نزاع الصحراء، وفي حين دعمت الجزائر على ما يبدو جهوداً دولية لدعم الاعتراف بـ (الجمهورية الصحراوية)، ورد المغرب بعنف ونقل القضية إلى الأمم المتحدة من خلال تقديم مذكرة رسمية تتهم الجزائر بالتورط مباشرة في النزاع الصحراوي، وهي تهمة دابت الجزائر على نفيها. (دياب،2005،ص202).

1.ج أزمة لوكربي:

لقد كانت قضية لوكربي من أهم القضايا التي إنعكست على علاقات التعاون المغاربي بالسلب سواء في جانبها الثنائي أو الجماعي، و تتلخص هذه الأزمة في إتهام الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكربي بإسكوتلاندا سنة 1988، وقد استصدرت الدول الغربية قرار من مجلس الأمن رقم (748) في مارس 1992، يفرض حضراً جوياً على ليبيا وفي نوفمبر 1993 فرض مجلس الأمن بالاعتماد على القرار (883) عقوبات جديدة ضد ليبيا حيث قام بتوسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي.(Ben chaabane،1995،p159)

2.3 التحديات القانونية:

بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي فإننا نجده يحتوي على 248 مادة و4 ملاحق و9 تصريحات، بينما معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد. كما يلاحظ التعميم وعدم تخصص أي هدف و روابطه بآجال التنفيذ وآلياته كما يلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة.

بالإضافة إلى سوء اقتران النصوص القانونية القديمة بالتحولات السياسية الجديدة كالنضج السياسي، وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية، كذلك نقص المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية و التي تصل إلى 37 اتفاقية، حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية و تونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية و موريتانيا على 19 اتفاقية أما المغرب فلم يصادق إلا على 05 اتفاقيات. (لعجال اعجال،2010،ص25) كما أن طريقة التصويت بالإجماع داخل المجلس الرئاسي شُلت نشاطه وعقدت البت في المسائل المختلفة، وافتقدت معظم المؤسسات الوحدوية آليات صناعة القرار، وكانت صلاحياتها محدودة، لتبقى مجرد أدوات قانونية نظرية، و بدلاً من تحقيق المغرب العربي لمؤسسات اقتصادية المبنية على المنطلقات الاجتماعية و الثقافية لدول المنطقة، والساعية إلى تحقيق تكامل جهوي يحفظ تنميتها وتطويرها، و إكتفى الرؤساء المغاربة بتحقيق "مغرب الزعماء" الذين يملكون كل السلطات ولا يربطهم أي التزام بشأن البناء الوحدوي.(قريقة، 2004، ص110)

3.3 التحديات الاقتصادية:

تتمثل المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها:

-التبعية الاقتصادية و المالية التي تعانيها دول المغرب العربي، والتي تربطها بالدول المتقدمة من حيث حجم المبادلات، خاصة ما تعلق منها بالموارد الغذائية و مواد التجهيز والاستهلاك الصناعي، هذه التبعية فرضت نوعاً من العلاقات العمودية الحتمية، وهمشت التبادل الأفقي و الجهوي خاصة (إبراهيمي، 1996. ص363)

-يواجه المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتب عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم.

- ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغاربي.

-ضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا.

-ضعف قاعدة البيانات والمعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية. (لعجال اعجال،2010،ص30)

-عدم إنجاز المشاريع الكبرى، كاستغلال المناجم ذات الأهمية الاقتصادية وازدياد طلب السوق الوطني أمام نقص رؤوس الأموال، مما جعل الدول تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية أو الخضوع إلى المديونية.

-غياب التنسيق والإنسجام في مخططات التنمية للبلدان المغاربية وعدم تماسك السياسات التصنيعية في ظل انعدام الاستثمارات المشتركة.

4.3 التحديات المالية:

إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئاً على اقتصاديتها، وإرهاقاً لشعوبها حيث تجاوز مقدارها 60 مليار دولار، موزعة كالآتي، 24 مليار في الجزائر، 17 مليار في المغرب، 12 مليار في تونس، 05 مليار في ليبيا و02 مليار في موريتانيا،و هذه الأرقام توحي بالوضعية الخطيرة التي تؤثر في كافة التوازنات الاقتصادية و المالية والتي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة. ويمكن أن نلخص معظم التحديات المالية في ما يلي:

- نقص البنية التحتية الملائمة كشبكة للنقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية.

- عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات و تشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية.

- الاستنجاد بصندوق النقد الدولي وما يترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، وقد أدى إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية. (لعجال اعجال،2010،ص32).

4. تفعيل الاتحاد المغاربي كآلية لمواجهة التحديات:

من خلال إستعراضنا لمختلف التحديات التي تواجه مسار التكامل المغاربي، وهذا يوحي بأن الطريق نحو إقامة إتحاد مغرب عربي حقيقي في غاية الصعوبة، وخاصة في عدم قدرة البلدان المغاربية من التخلص من الأنساق الفكرية للقادة المغاربة.

وهذا لا يعني انعدام الحلول وآليات لمواجهة هذه المشاكل والتحديات والوسائل الكفيلة بتطوير و تفعيل إتحاد المغرب العربي، وعليه سنقدم ثلاثة مداخل رئيسية يتم من خلالها تسليط الضوء على الآليات الواجب إتباعها حتى يخرج الاتحاد من وضع الجمود الذي يعيشه منذ سنة 1994.

1.4 المدخل السياسي:

إن نجاح أي عملية تكاملية مهما كانت درجتها ومبرراتها، فإنها دائما تعتمد على الإدارة السياسية لدى صناع القرار في بلدان التكامل، وعليه فإن أساس التكامل الاقتصادي هو سياسي بالدرجة الأولى، وعليه فإن سبل تفعيل

الاتحاد المغاربي يمكن أن يقتصر في مجموعة من المداخل ويبقى أهمها المدخل السياسي الذي نلخصه في النقاط التالية:

– تسوية قضية الصحراء الغربية: حيث تعتبر هذه القضية حجر عثرة في طريق بناء إتحاد المغرب العربي منذ سنة 1975، وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدماً نحو التكامل بفعل هذه القضية.
(بخوش،2007، ص 280)

– ضرورة إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي: وهذا لما يكتسبه من أهمية في الساحة الإقليمية والدولية، فالمجتمع المدني يمكنه التواصل مع المجتمعات الأخرى و إعطاء سلبية لبناء أي تكامل، بالإضافة إلى منح الحرية التامة في الحراك والمبادرات على مستوى مغاربي ويكون ذلك عن طريق المشاركة الشعبية للجماهير المغاربية طبقاً للأسس الديمقراطية والحوار والتفكير. بالإضافة إلى تضافر جهود كل أعضاء الاتحادات وتوحيد إرادتهم وشحن هممهم لمواجهة التحديات الراهنة كالسياسات التنموية، والإخضاع السياسي. (لعجال اعجال،2010،ص24).

– ضرورة تجاوز الجدل بين الوطنية والمغاربية: من خلال تحليل لمعاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي، تبين وأن هذه الأخيرة لا تؤسس لإتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية، فتحديات الحاضر ورهانات المستقبل تفرض التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح روية مستقبلية تسعى إلى تحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح الحاضر و يجنب أجيال المستقبل هذه المخاطر.
(بخوش،2007، ص 289)

– ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد: و الاعتماد على فكرة التساوي والتكافؤ بين الأقطار في علاقتها المشتركة، لأن هناك حقيقة لا مناص منها وهي أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح بإستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة.

– أهمية الاستفادة من التوجه الداعم إلى الاندماج المغاربي: بحيث يجب الاستفادة من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية لاسيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذان أصبحا يرغبان في تحقيق نوع من التكامل والاندماج مع الاتحاد المغاربي وهو ما يجعل هذه الأخيرة اليوم مدعوّه للاستفادة من التوجه. (بخوش،2007، ص 291).

2.4 المدخل القانوني: ويكون ذلك عن طريق إعادة النظر في جُل النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطاءها دفعة جديدة تجعلها تتماشى والمستجدات الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية، وعليه تكون التعديلات والإصلاحات على النحو التالي:

– الحث في النصوص المعدلة مستقبلاً على أن تنفذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها، من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، وذلك لأن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء، يعتبر الهيئة العليا العبر

الوطنية، والتي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ ما لم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء، ومن هنا وجب تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصيرية والداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي.

– توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي: حيث أنه نتيجة لتمتعه بصلاحيات معتبرة كالنظر في كل المشاريع التي تعدها بقية الهيئات والأجهزة الاتحادية و إبداء الرأي فيها إذا كانت قابلة للعرض على مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات وقرارات، تجنيباً لتعطيل المشاريع الاتحادية، فيمكن تفويض جزء من صلاحيات مجلس الرئاسة لمجلس وزراء الخارجية(لعجال اعجال،2010،ص26)

– إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات: كثيراً ما يعيق مبدأ الإجماع العمل الجماعي، وإن كان البعض يفضل العمل به لأنه يعكس إلى حدٍ ما تمسك الدول بسيادتها، غير أن التشبث به في اتخاذ كافة القرارات دون النظر إلى طبيعتها عادة ما يوصل العمل الجماعي إلى طريق مسدود، وعليه فلابد من الأخذ بمبدأ الأغلبية لإعطاء دفعة قوية وسريعة للاتحاد لمواكبة المتغيرات الدولية.

– ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد

– إقامة برلمان مغاربي.

– إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية. (بخوش،2007، ص 299)

3.4 المدخل الاقتصادي:

إن للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة لدى البلدان المغاربية في مسار تفعيل اتحادها ومحفز لدى نخبها السياسية التي تجري وراء كسب المال والنفوذ من خلال المشاريع التي بإمكانها فتح آفاق تخرج بالاتحاد إلى برّ الأمان.

و عليه فلا بد من إيجاد حلول المشاكل الاقتصادية ويمكن أن نجملهما في ما يلي:

– بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادية: وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية، عبر المشاريع المشتركة وتحويلها إلى مشروعات إقليمية وتجسدها على ارض الواقع.

– استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية: ويمكن التعامل معها على المستوى المغاربي، يتوخى فيها حماية المودعين و الملاك و المستثمرين، بغية الانطلاق في تجسيد المشاريع التي تتضمن المصالح المشتركة.

– إقامة شركات مختلطة للصناعات الحديدية: مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس(لعجال اعجال،2010،ص33)

– حركية رؤوس الأموال: عن طريق تشجيع حركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص بين الأقطار وذلك تماشيا و أهداف المعاهدة من جهة وتطبيقاً لاتفاقية تشجيع الاستثمار وترقيته.

– دعم شبكة المواصلات: للعمل على تطوير شبكة المواصلات أكثر والإسراع في انجاز الطريق السيار وكذا شبكة السكة الحديدية بين تونس وطرابلس لما لها من أهمية في نقل السلع.

– تعزيز التعاون الثنائي.

- تبنى إستراتيجية شاملة. (بخوش،2007، ص 299).

5. رؤية استشرافية لاتحاد المغرب العربي:

من خلال ما سبق تتضح حجم المصالح المشتركة بين دول المغرب العربي، وتبرز الإمكانيات الموضوعية والمؤشرات العلمية التي بإمكانها -إذا توفرت مجموعة من الشروط – أن تسهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة إقليمية ذات رهانات إستراتجية كبرى أمريكية من جهة، والدول الاستعمارية السابقة في المنطقة وتحديداً فرنسا وإسبانيا من جهة أخرى.

وبناءا عليه سنرسم ثلاث سيناريوهات لاستشراف مستقبل المغرب العربي:

-سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة.

- سيناريو التنسيق والاندماج.

-سيناريو انجاز الوحدة المغاربية.

1.5 سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة:

السيناريو الأول هو الجمود، بل ربما المزيد من التجزئة والتفكك، وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية فقد تقدم المغرب بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين ولكنها بعيدة عن مطلب الانفصال وستحفظ ماء وجه الجميع، لأن مطلب الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء من السلطة المركزية.

وليس من المستبعد أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم ونهائي، أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبرى أما في اتجاه(ميساوي،ب ت ن،ص304)

-تأييد الصراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوي الكبرى في كسب المزيد من التنازلات، أمام إصدار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة.

-التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع مصالح الإستراتيجية للدول الكبرى.

2.5 سيناريو التنسيق والاندماج:

وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة.

وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل انجاز هذا التحول.

-إن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي يتحكم فيه آليات العولمة.

-إن الانخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد من إضعاف اقتصاديات دول المنطقة.

-إن إشكالية الأمن في الدول المغاربية لا يستدعى أن تقوم كل دولة بإتباع إستراتيجية أمينة على مستوى قطري، ولذلك فلا بد من التنسيق الجماعي في ما يخص مشكلة الأمن خاصة في منطقة الساحل.

3.5 سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية:

في اعتقادنا أنه في الوقت الراهن لا يوجد أي مؤشر يوحي بقرب هذا السيناريو فهو بعيد المدى بسبب المتغيرات التي تشهدها المنطقة من ثورات واضطرابات أمينة أقصيت بسببها النخب الحاكمة وأتت بنخب جديدة، ولكن يبقي هذا السيناريو مطروح ، فكلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة و شعوب المنطقة،و نجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحضى بالشرعية و الديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير،و عليه سنبرز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة ومن بين هذه المعطيات نذكر:

-تجربة التحول الديمقراطي في المغرب وبوادر الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ونجاح النسبي لمسلسل المصالحة الوطنية في الجزائر.

-نجاح الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني في كل من تونس(بعد الثورة) والمغرب(بعد الإصلاحات التي بادر بها العاهل المغربي في 2011) يوحي بتقارب الآراء والتوجهات السياسية في المنطقة وهذا يوحي بطلق ديناميكية جديدة ستكون لها انعكاسات ايجابية على الوحدة المغاربية بالنظر إلى التحرر النسبي للتيار الإسلامي (ميساوي و عبد العالي، ؟).

الخاتمة

في ظل تنامي فكرة الإقليمية والتكامل في المجتمع الدولي الذي تيقنت أن التكامل الاقتصادي و التجمعات الجهوية الاقتصادية هي الحل لمواجهة تحديات العولمة ،فقد ظل اتحاد المغرب العربي حبيس الخلافات السياسية بين الدول المؤسسة وخاصة بين الجزائر والمغرب باعتبارهما الدولتين الأكبر والأبرز في المنطقة، إن فكرة التكامل الاقتصادي المغاربي يحتاج إلى شروط موضوعية لإنضاجه ولمؤسسات فاعلة لإداراته ومتابعته ، ولرجالاً يؤمنوا بأهميته لمستقبل منطقتهم وأجيالها القادمة ، متجاوزين العراقيل والصعوبات الظرفية ، واضعين نصب أعينهم أن هذا العمل يحتاج إلى تطبيق مرحلي متدرج يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد ، وتباين ظروفه و إمكانياته.

قائمة المراجع:

- إبراهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية ، 1996.
- إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- آلخوند مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية،الجزء الأول، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، ط 3، 2005.
- بخوش صبيحة " اتحاد المغرب العربي بين الدوافع و التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
- بوزرب رياض ، النزاع في العلاقات الجزائرية – المغربية (1963-1988)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2008.
- بوقارة حسين ، إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر : مطبعة دار هومة، 2010.
- توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006.
- الجابري محمد عابر ، وآخرون، وحدة المغرب العربي ، لبنان ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1987.
- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة سياسية، الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع 2004.
- حروري سهام " الخلافات السياسية وآثارها على مسار التكامل المغاربي " الملتقى المغاربي الأول : مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية و التحديات الخارجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
- داهش محمد على ، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003،.
- دياب أحمد ، المغرب والجزائر .. تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية ،العدد 159، يناير 2005.
- زغلول سعد عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي : من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993.
- صوفان عاكف يونس ، المنظمات الدولية والإقليمية ، مصر : دار الأحمدي للنشر، 2008.
- عادل ميساوي وعبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب، جامعة محمد الخامس، (ب.ت.ن).
- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية، 1996.

- عبد المنعم السيد علي الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 132، فيفري 1990.
- على يحي وآخرون، الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، باريس مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996.
- عمر عز الرجال " القمة الثانية للمغرب العربي " السياسة الدولية، العدد 96، أفريل 1989.
- الفيلالي مصطفى " آفاق اتحاد المغرب العربي " المستقبل العربي ، العدد 132، 1990.
- الفيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989، ص 83.
- قريقة عبد السلام ، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2004.
- قصور عدي ، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1983.
- كريمة بومهدي، " معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، " رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2002.
- لعجال أعجال محمد لمين " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذالك "مجلة المفكر، العدد05، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2010.
- مجدي على عطية " الحوار الليبي – الجزائري : انعكاساته واحتمالاته، السياسة الدولية ، العدد 90. أكتوبر 1987.
- محمد الأمين ولد أحمد جدو ولدعم، أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000.
- ولد عمر إبراهيم، إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989، 1999، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009.
- وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية 1987.

- André Charles Julien , L'afrique nord en marche, Paris, Gallimard ,1975.
- Ben Chaabane Ahmed: L'Affaire de Lockerbie et le droit international Mémoire de (D E A) en droit public, faculté de droit et des sciences politique de Tunis 1995.
- Balta Paul, La Méditerranée réinventée- Réalités et espoirs de la coopérations. Paris, Edition de Découvert /Fonction René Seydoux, Avril 1992 .